

التعريف الفقهي و الحقوقى لنكات الضعف الشرط عندالاستطاعة فى المهرية

مريم الآقايى البجستانى

محمد الروحانى المقدم

جلال العراقى

المخلص

شرعت المهرية من آثار عقد النكاح فى مسير التحكيم لأساس الاسرة و اثبات علاقة لزوج تبادوم حياة الزوجية. تقسيم المهرية بقسمين المعروفين بالمهرية عندالمطالبه و المهرية عندالاستطاعة من المستحدثات التى طرحت فى المجتمع و له الموافقون و المخالفون الذين طرح النظريات و ادلتها و مبانها. باعتقاد بعض من اصحاب النظر فى قبول شرط عندالاستطاعة فى المهرية مشاكل كالغرر فى المهرية. تعليق المهرية و ايجاد الخائف ال جرائية فى وصول المهرية و فى مقابلهم من نظر بعض آخر من اصحاب النظر لايجب محرمية عندالاستطاعة الغرر فى المهرية بل لامعنا لتعليق المهرية فى هذا الشرط و فى ذكر شرط عندالاستطاعة طريق حل مناسب للمقابلة فى الغلاء فى المهور.

فى اى حال بنظر راقم السطور ذكر شرط الاستطاعة مع عدم ايجاد مشكل من لحاظ ماهوى فى المهرية لكن له مشاكل كثيرة فى ثبوت استطاعة الزوج و سقوط حق الحبس للزوجة فى وصول المهرية التى عرفت من الدين الممتازة.

الكلمات الرئيسية: عقد النكاح، المهرية، عندالمطالبه – عندالاستطاعة

## طبيعة مشاركة الوقت القانونية والقضائية

صمد حضرتى

### المخلص

فى العصر الحديث الذى سى عصر الاتصالات لا مقرر من تأثير و تأثير من النظم القانونية. لأن التقدم فى الصناعة و التكنولوجيا و العلم و المعرفة ينشأ الظواهر الجديدة فى المجالات المختلفة التى تشمل الاحكام القانونية. و علاقة الدول و الملل بوجب التجارب المختلفة فى المناطق المختلفة و منها موضوع ال «تايم شيرينك» او نظام المشاركة فى الوقت الذى له دور فعال لجمع الاموال و لتجنب عن هدر الاموال فى بعض دول الأوروبية و فى بعض شركات الايرافى يستخدم هذا النظام من دون تحديد طبيعته فى الفقه و القانون و يستخدمون العقود المختلفة كبيع المشاع او صلح المنافع او الايجار و المشاركة للامثال للقانون و قد قامت المقالة الحاضرة لتبيين ميزات و ماهية النظام المشاركة فى الوقت فى الفقه و القانون و يمكن استخدام المادة العاشرة من قانون المدنى حتى تمرير قانون الخاص و ليكون يطلب تمرير قانون خاص بيد السلطة التشريعية لحلّ الخلافات و لخلق مخطط واحد لتلبية احتياجات المجتمع و متطلبات العصر الحاضر.

الكلمات الرئيسية: مشاركة الوقت، نقل الملكية، الملكية فى الوقت، عقود غير محدد.

التحوّلات قاعدة التّره في قانون المجازات الاسلامى على مستوى دراسات التجريم الجديد

كيوان الحيدرئزاد

سيدابوالفضل الميرجعفرپور

الملخص

واحد من القواعد الحقوقيه في الفقه هي القاعدة التّره التي على طبقها مع اثبات الشبهه او الترديد في ارتكاب الجرم لا يثبت الجرم. هذه القاعدة في قانون المجازات الاسلامى السابق يشمل على بعض الحدود ولكن في قانون المجازات الجديد يشمل القاعدة على كلّ الجرائم اعمّ من العدو التعزير يعنى اذا كان وقوع الجرم او بعضا من شرائطه او اى شرط من شرائط المسؤولية الجزائية مورداً الشبهه او الترديد و لا يوجد دليل على النفي حسب المورد لا يثبت الجرم او الشرط. في هذه المقالة المحققان مع الاستفادة عن طريق التوصيفى - التحليلي يقصدان التطبيق تحوّلات قاعدة التّره في قانون المجازات الاسلامى المصوب ١٣٩٢ على مستوى دراسات التجريم الجديد.

بمستوى دراسات التجريم الجديد بالاتكا على تفكر مديريت الخطر و الاستفادة من الآلات الاعدادية قسم المجرمين على أكثر خطراً و اقل خطراً و للقسم الاول اعمل السیالة الجزائية المشددة و لنا مع العناية بالاثار و النتائج الحاصلة شخصى من طرف واحد مطابقاً للمادة ١٢٠ قانون المجازات الاسلامى مصوب ١٣٩٢ لا يشمل قاعدة التّره على بعض جرائم الحدى كالمحاربة، الافساد في الارض السرقة و القذف و سقوط هذه الجرائم يحتاج الى تحصيل الدليل و لنا اتخذ المقنن السیالة الجزائية المشددة فيها ولكن مطابق للمادة ١١٩ القانون قاعده التّره يشمل تمام الجرائم اعم من العدى و التعزير و هذا لا ينطبق مع دراسات التجريم و الجديد.

الكلمات الرئيسية: قاعدة التّره، التجريم الجديد، سیالة الجزائية المشددة.

## دراسة الفقيه و الحقوقيه عن انعكاس الانصاف فى الاعمال الحقوقيه المعين

سيروس شهريارى

الدكتور حميد ميرى

### الملخص

بعض الاعمال الحقوقيه المعين مثل العقود الربوى، الوثيقه، شروط الجريمه و شروط الانعدام المسئولية يحتوى الأورده من نظر فى الانصاف ان يمكن اثباتها مع نظر فى قانون أجنبي، القانون المدنى و الفقه الاسلامى. يكون نظر فى ركن العدل فى هذه الامثله أحد المبادئ الرئيسيه فى تقابل مع العقد و شرط غيرالعادله احيانا و فى باق الامور احد المباني الفرعيه كما يشاهد حالة الاول فى شرط الجريمه و عقود الربوى. مضافا على هذه الأمثله الشائعه يمكن اكتشاف الحالات التى تبحث هذا النهج فى اى النظام القانونى الخاص. يوجد العقود المنعقده مع الورثه المحتملين فى فقه الانجليزى و العقود الغيبه فى فقه الفرنسى و فقه الاماميه و فقه الايران هذا الاوصاف.

الكلمات الرئيسيه: شرط الجريمه، شرط انعدام المسئولية، الغبن

التطبيقات مما يعني المشار إليها في القانون والفقہ

زينب كيلاني

عبدالرسول قاسمي كجاني

المخلص

الدلالة في اللغة بمعنى الهداية و في الاصطلاح لها اقسام كثيرة. يختلف ماهية دلالة الأشارة من منظار الاصوليين. فعدها بعضهم من اقسام الدلالات المنطوقية و بعضهم من الدلالات المفهومية ولكن بعضهم يقول بقسم ثالث بين هاتين الدالتين و يسمى بالدلالة السياقية. و هناك راي رابع الذي لا يرى دلالة الاشارة دلالة اصلا و يعدّ تسميتها بالدلالة تسامعاً. و تعريف هذه الدلالة يبتنى على الراي المختار في ماهيته. و في كتب مصطلحات علم الاصول عدوها من الدلالات السياقية و يعرفونها بالدلالة التي هي لازم للكلام لا بالدلالة الالتزامية التي لزومه بين المعنى الاخص، بل لزومه للكلام غير بين او بين بالمعنى الاعم و غيرمقصود للمتكلم عرفاً. يتفق جميع الاصوليين في حجيت هذه الدلالة في الجملة و لكن اختلفوا في باب و نحو حجيتها و في المذاهب الحنفية و الشافعية و الامامية و المالكية بحثوا حولها الى حدما و لم يبسطوا البحث و المناقشة و لها ثمرات فقهية و قانونية كثيرة التي اشيرت الى بعضها في هذا البحث.

الكلمات الرئيسية: الدلالات، دلالة المفهومية، دلالة الاشارة، دلالة الاقتضا

## تقييم الطرق البديلة لتسوية المنازعات من منظور قانوني والفقته

سولماز هادي

دكتور مرتضى حاجيبور

الملخص

ان القوانين في الحلّ و الفصل بين المتداعيين في ايران على قدمتها التاريخية ما كانت وافية و لم يذكر طرقا اسهل و اسرع لرفع هذا الموضوع و حصول الترضى سريعا بين طرفي الدعوى منها المفاوضات بين الطرفين و المصالحة بينها، و ايجاد الحكم و غيرها مما تؤدي لرضا الطرفين من دون الرجوع الى المحاكم الرسمية و القوة القضائية و رفع الاختلاف بهذه الاساليب التي قديكون مستقيماً و قديكون في ضمن الشرايط المكتوبة او المقدرة و هذه الشرايط قد تكون اختباريا و قد تكون اجباريا و اسلوب الاختلاف او ADR يطلق على دعاوى من غير رجوع او ارجاع الى المحاكم الرسمية، و فاعبدته التسريع في رفع المناقشة بين المتداعيين بواسطة او وساطة الحكم و المعتدين مع ان هذه الطرق له انواع مختلفة كلها مبينة على التراضى بين طرفي الدعوى و لكن مع الاسف النتيجة و الرأي النهائي الصادرة عن المعتمد و المعتدين ليس بواجب القبول و اللزوم الحل و الفصل بين المتداعيين بالاساليب المذكورة له فوايد كثيرة و نواقص، من الفوائد، قلّة المصارف المالية، التسريع في حلّ الاختلاف بالسهولة، تسريع اعلام النتائج، عدم اطلاع الغير على الدعوى، ايجاد الصلح، عدم دوام الخصومة بين المتداعيين بعد و غيره. كان مؤيدا من قبل فقهاء العظام مستندا بنصوص الكتاب و السنة. اما من النواقص الهامة للموضوع عدم الزام النتيجة، عدم الجواز لارجاع بعض الدعوى الى ADR. الكلمات الرئيسية: المفاوضات، اسلوب الاختلاف، الحكم، المذاكرة، المصالحة